جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي الجزائري PRFU :فرقة البحث التكويني

الملتقى الوطني
الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

عنوان المداخلة:

إشكالية الهجرة غير الشرعية من مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

Illegal immigration problematic in Mali and its implications for Algerian national security

ط.د/ برناوي أسماء
مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر،
bernaoui.asmaa@univ-oran2.dz
أ.د/ طيبي محمد بلهاشمي الأمين
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر،tayebiamine@hotmail.fr

ملخص :

شهدت الجزائر ارتفاع وتيرة الهجرة الإفريقية غير الشرعية مع تأزم الوضع الأمني في مالي منذ 2012 عقب الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس أمادو توماني توري، وسيطرة قوات تحرير الأزواد على شمال مالي.

يهدف هذا المقال إلى تناول الهجرة غير الشرعية الآتية من مالي من خلال التطرق إلى الأزمة الأمنية في مالي وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية والتعرف على تداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

في المقابل توصلت الدراسة إلى أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين من مالي نحو الجزائر يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية ،الجزائر، مالي، الأزمة الأمنية، الأمن القومي.

ABSTRACT :

Algeria has witnessed a high rate of illegal African immigration, with exacerbation of the security situation in Mali since 2012 following the military coup against the government of president Amadou Tounami Toure, and the domination of the Azawad liberation forces in northern Mali.

The article aims to address illegal immigration coming from Mali by addressing the security crisis in Mali and its relationsghip to illegal immigration and identifying its repercussion on Algerian national security.

On the other side, the study found that the continuous flow of illegal immigrants from Mali to Algeria poses a threat to Algerian national security.

Keywords :

Illegal immigration, Algeria, Mali, national security, security crisis.

مقدمة :

تعتبر مالي الفناء الخلفي للجزائر، وإن حالة عدم الاستقرار في مالي سوف تؤثر على الجزائر، حيث تتشارك الجزائر حدود شاسعة مع مالي تمتد إلى 1400كم من الجنوب، بالإضافة إلى التداخل الاجتماعي المنتشر مابين الدولتين.

في ضوء ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف أثرت الهجرة غير الشرعية الآتية من مالي على الأمن القومي الجزائري؟

تعود أهمية الموضوع لكونه يسلط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها إحدى التحديات الأمنية الكبرى بالنسبة للجزائر، لاسيما في ظل تأزم الأوضاع الأمنية في دول الجوار على غرار مالي، من خلال التطرق إلى انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري.

في المقابل تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأزمة الأمنية في مالي وربطها بتحدي الهجرة غير الشرعية وانعكاسات هذه الأخيرة على الأمن القومي الجزائري.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في محاولة لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دولة مالي وربطها ببعض الجرائم الأخرى، وكيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري. كما تم توظيف المنهج الإحصائي في جمع البيانات المتعلقة بالأزمة في مالي.

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم المقال إلى محورين :

المحور الأول : الأزمة الأمنية في مالي

أولا : مسار الأزمة في مالي

ثانيا : التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المحور الثاني : تبعات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري

أولا : الأزمة الأمنية في مالي وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية

ثانيا : الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

المحور الأول : الأزمة الأمنية في مالي

سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى الأزمة الأمنية التي تشهدها دولة مالي منذ 2012 من خلال تتبع مسارها وأبرز التحديات الأمنية التي أفرزتها.

أولا : مسار الأزمة في مالي

شهدت دولة مالي في 2012 انتفاضة الطوارق الرابعة في تاريخها بعد الاستعمار[1] ، أين سيطرت قوات تحرير الأزواد مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين، حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا على شمال مالي، وقد رافق ذلك انقلاب عسكري على حكومة الرئيس أمادو توماني توري وهو ما رفضته القوى الدولية.[2]

تشمل التحديات الأمنية التي تواجه دولة المالي : الانقلابات وإشكالية بناء الدولة، ارتفاع معدل الديون الخارجية، تراجع مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ 0.309 في عام 2010.[3]

من جهة أخرى احتلت دولة مالي الرقم 2.24 في مؤشر السلام العالمي الذي يتراوح بين 01 و05 درجات، حيث يشير الرقم 1 إلى كون الدولة تتمتع بوضع سلام نموذجي، في حين يشير الرقم 5 إلى أن الدولة تعاني من غياب فادح لحالة السلم والاستقرار، وفي حالة دولة مالي فإن الرقم 2.24 يقترب من الرقم 5، وهو ما يعكس غياب السلم والاستقرار داخل مالي.[4]

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تطور الأزمة في مالي منها حالة عدم الاستقرار والتمرد في شمال البلاد، حيث شهدت الفترة ما بين 1990 و2009 أكبر عدد من محاولات تمرد الطوارق في ظل سيطرة إثنية واحدة على السلطة منذ الاستقلال، وفي ظل وجود تنوع اثني مما عزز شعور عدم الانتماء لدى بقية الأقليات الإثنية الأخرى. إلى جانب وجود الانقلابات ووجود صراع سياسي على السلطة، هشاشة النظام الاقتصادي ووجود تفاوت اقتصادي واجتماعي بين الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي لدولة مالي، المشاكل البيئية على غرار الجفاف والقحط، الفقر، حيث تعد دولة مالي البالغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة من بين أفقر عشرين دولة في العالم.[5]

---

[1] حمدي عبد الرحمن، انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2020/09/26، في :

https://bit.ly/3nx4RZV (vue le 22/04/2021, 18 :24)

[2] د.م، أزمة مالي : متاهة الانقلاب والانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012/04/08، ص.2، في :

https://bit.ly/3gHBZwx (vue le 22/04/2021, 21 :03)

[3] أحمد ايدابير، مالي التعدد الاثني والتحدي الأمني : دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012، مجلة آفاق علمية، المجلد9، العدد2، 2017، ص.269

[4] المكان نفسه

[5] د.م، أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2013، ص ص.2، 3، في :

https://bit.ly/3sQZ8iN (vue le 22/04/2021, 18 :44)

من جهة أخرى تسببت التدخلات الإقليمية والدولية في تفاقم حدة التوترات داخل مالي خاصة في الشمال الذي يعاني من ضعف وهشاشة الدولة الوطنية.[1]

مما سبق تتعدد المحددات الداخلية التي كانت سببا في تفجير الأزمة في مالي في 2012 والتي أثرت على مسار الأزمة، من جهة أخرى ساهم التدخل الخارجي في تفاقم الأزمة في مالي.

ثانيا : التدخل العسكري الفرنسي في مالي

اهتمت فرنسا بالأزمة المالية منذ اندلاعها في 2012، وسعت إلى تدويلها على المستوى الدولي. كما عملت فرنسا على استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

وقد جاء قرار التدخل العسكري الفرنسي المباشر بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي، وبناء على الرسالة التي بعث بها الرئيس المالي ديونكوند انزاوري إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند في 2013/01/10، والتي تضمنت طلب المساعدة من دولة فرنسا لوقف زحف قوات الشمال في البلاد.[3]

من جهته صرح رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك : « إن التدخل في مالي يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف : إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، والحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدة ترابها، والتحضير لنشر قوة تدخل افريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن».[4]

جاء التدخل العسكري في مالي بعد صدور القرار الأممي رقم 2085 أين بدأت العمليات العسكرية لقوات دول غرب إفريقيا بالتنسيق مع الجيش المالي تحت تغطية جوية فرنسية.[5]

في المقابل ارتبط قرار التدخل العسكري المباشر في مالي بمجموعة من الأهداف الخفية، والتي يمكن إجمالها في :

رغبة فرنسا في حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة فحالة عدم الاستقرار في مالي هي تهديد للمصالح الاقتصادية الفرنسية في مالي وفي البلدان المجاورة على غرار النيجر، السنغال، بوركينافاسو، كوت ديفوار.[6]

---

[1] حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق

[2] د.م، أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سابق، ص.5

[3] شمامة خير الدين، التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الشرعية والقانونية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد1، العدد2، ص.58

[4] عمرو محمود عرفة موسى، محددات در مجلس السلم والأمن الإفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي، ص.198، في :

https://bit.ly/3sT2wcN (vue le 22/04/2021, 19 :36)

[5] مادي ابراهيم كانتي، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، آفاق افريقية، المجلد11، العدد 38،2013 ، ص.111-116

[6] د.م، أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سابق، ص.7

كما تسعى فرنسا لحماية مصالحها السياسية في منطقة غرب إفريقيا باعتبارها صاحبة النفوذ التقليدي والتاريخي في المنطقة، وترغب في إعادة رسم دائرة نفوذها في مواجهة النفوذ الأمريكي الصيني المتزايد في المنطقة.[1]

من جهة أخرى تعمل فرنسا على حماية مواطنيها المتواجدين في مالي والمقدر عددهم ب6000 مواطن فرنسي، والذين يمثلون هدفا أوليا للخطف من قبل التنظيمات الإرهابية.[2]

وعليه ارتبط التدخل العسكري الفرنسي في مالي مرتبط بحماية مصالحها المهددة في مالي والمنطقة، والمتمثلة في حماية مصالحها الاقتصادية ونفوذها في المنطقة، في ظل تنامي النفوذ الأمريكي الصيني في إفريقيا.

المحور الثاني : تبعات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري

يتناول هذا المحور الهجرة غير الشرعية الآتية من مالي نحو الجزائر بعد تأزم الوضع الأمني عقب 2012، من خلال التطرق إلى تبعاتها على الأمن القومي الجزائري وإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أولا : الأزمة الأمنية في مالي وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية

تتشارك الجزائر حدود شاسعة مع مالي تمتد إلى 1400كم من الجنوب، بالإضافة إلى التداخل الاجتماعي المنتشر مابين دول الجوار والمتمثل في العنصر الترقي.[3]

أجبر الوضع الأمني المتأزم في مالي الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين على الزحف نحو المناطق الجنوبية الجزائرية التي تشهد تدفق كبير للمهاجرين غير الشرعيين مقارنة بباقي المناطق الجزائرية.[4] باعتبار الجنوب الجزائري منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، يصعب فيها ضبط الحدود بالاعتماد على قوات حرس الحدود النظامية فقط.[5]

كما أن التدخل العسكري في مالي أدى بنزوح الآلاف من اللاجئين الطوارق الماليين نحو الجزائر والتي يقدر عدد الطوارق فيها بنحو خمسين ألف، مما يشكل عاملا سيؤثر على الأمن الجزائري.[6]

---

[1] مادي ابراهيم كانتي، مرجع سابق، ص.113

[2] مرجع سابق، ص.114

[3] علي مديوني، التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات، مجلة الحقوق والحريات ، المجلد 08، العدد 03، 2020، ص.139

[4] Nacer Eddine Hammouda, "La migration irrégulière vers et à travers l'Algérie", janvier 2018, p.10, en : https://bit.ly/3seR5x3 (vue le 27/04/2021, 18:15)

[5] بوحنفية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي : المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/12/11، ص.6، في :
https://bit.ly/3nrLotF (vue le 22/04/2021, 20 :48)

[6] علي أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي... تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها ، قراءات افريقية، العدد16، 2013، ص.44

من جهة أخرى يشكل قيام دولة للأزواد تهديدا لدول الجوار في حال مطالبة الطوارق في الدول المجاورة كالجزائر والنيجر بقيام دولة خاصة بهم،[1]فدول الجوار تتخوف من انتقال العدوى الانقلابية إليها، مما يشكل تهديدا للأنظمة الحاكمة فيها ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار داخل تلك الدول.[2]

في المقابل إن وجود حركات جهادية تسعى إلى إقامة دول إسلامية يجعل منطقة الساحل الإفريقي مركز لنشاط الجماعات الجهادية التي تستهدف دول المنطقة والمصالح الدولية.[3]

إن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مالي تشكل تهديدا لأمن دول الجوار بما فيها الجزائر بسبب التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي أفرزتها الأزمة الأمنية المالية وفي مقدمتها الهجرة غير شرعية، فقضايا دول الجوار متصلة ببعضها البعض.

ثانيا : ارتباط الهجرة غير الشرعية بجرائم أخرى

تكمن خطورة الهجرة غير الشرعية تكمن في غياب أرقام حقيقية عن المهاجرين غير الشرعيين تمكن من مراقبتهم عند دخولهم ومرورهم وخروجهم من دولة إلى دولة أخرى.[4] في المقابل ترتبط الهجرة غير الشرعية ارتباطا وطيدا بالإرهاب والجريمة المنظمة من خلال :

1-الهجرة غير الشرعية والإرهاب :

يمكن للهجرة غير الشرعية أن تولد التطرف والانحراف والإجرام فيتم تجنيدهم ضمن شبكات إرهابية، وبالتالي يصبح المهاجر غير الشرعي خطر على الدولة المستقبلة، كما يمكن أن تتسلل الجماعات الإرهابية مع المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاستقبال.[5]

شجع الوضع الأمني المتأزم في مالي الجماعات الإرهابية على توسيع نشاطها في ظل وجود فراغ سياسي في مالي بعد الانقلاب على السلطة الحاكمة.[6]

فقد أصبحت الجماعات الإرهابية تمارس نفوذا سياسيا وعسكريا في مالي وتسيطر على النزاع من خلال تكوين تحالفات مع الطوارق، كتحالف الزعيم التارقي المتمرد إياد أق أغالي وأفراد آخرين في قبيلة ايفوغاس مع تنظيم القاعدة.[7]

من جهة أخرى ربطت الجماعات الإرهابية علاقات تجارية مع شبكات التهريب خصوصا في مجال الخطف ودفع الفدية، مما عزز القوة المالية والعسكرية للجماعات الإرهابية.[1]

---

[1] د.م، أزمة مالي : متاهة الانقلاب والانفصال، مرجع سابق، ص.2

[2] حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق

[3] د.م، أزمة مالي : متاهة الانقلاب والانفصال، مرجع سابق، ص.2

[4] هباز توتة، انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآليات على أمن الدول واستقرارها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، المجلد4، العدد 3، سبتمبر2019 ، ص.251

[5] مرجع نفسه، ص ص.250،252

[6] أحمد ايدابير، مرجع سابق، ص.266

[7] المرجع نفسه، ص.267

في المقابل برز نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى والذي نفذ هجمات ضد قواعد عسكرية في مالي وشمال النيجر تسببت في مقتل 130 جندي.[2]

2-الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة :

تعرف دولة مالي تفشي ظاهرة التهريب في ظل وجود صراع ين جماعات التهريب من أجل السيطرة على طرق التهريب وفرض رسوم على عبور المهربين من جماعات أخرى.[3]

يقع المهاجرون غير الشرعيين ضحايا لشبكات التهريب التي تقوم بالاحتيال عليهم من أجل إقناعهم بفكرة المجازفة بحياتهم واللحاق ببعض المهاجرين الذين حققوا حلم الوصول إلى دول أجنبية، فكلما زاد نشاط هذه الشبكات كلما زادت مستويات إقبال المهاجرين غير الشرعيين عليها.[4]

في المقابل يستخدم المهربون المهاجرين غير الشرعيين في عمليات التهريب بأنواعها على غرار تهريب الأسلحة أو المخدرات أو سيارات مقابل دخولهم إلى دول الاستقبال.[5] حيث تعد منطقة جانت الجزائرية محل سطو من طرف مهاجرين غير شرعيين من دولة مالي يقومون بسرقة السيارات وتهريبها إلى مالي والدول المجاورة من أجل بيعها.[6]

وقد صرحت وزارة الداخلية الجزائرية وجود أكثر من أربعين جنسية لمهاجرين غير شرعيين متواجدون على الأراضي الجزائرية، متورطون في أنشطة غير شرعية كتهريب المخدرات والسلاح والتبغ والذهب وغيرها.[7]

من جهة أخرى تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تفشي جريمة الاتجار بالبشر دوليا، حيث يقوم المتاجرون باستغلال المهاجرين غير الشرعيين لتسهيل ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر.[8]

كما يمكن استغلال المهاجرين غير الشرعيين لخدمة مصالح المخابرات لدول ذات المصلحة التي تتربص بالأمن الداخلي للدول بهدف التجسس لغرض ما أو لإطاحة نظام معين أو زعزعة استقرار الأمن الداخلي.[9]

---

[1] عمرو محمود عرفة موسى، مرجع سابق، ص.193

[2] حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق

[3] عمرو محمود عرفة موسى، مرجع سابق، ص.192

[4] صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد06، العدد02، 2012، ص.307

[5] هباز توتة، مرجع سابق، ص.251

[6] المرجع نفسه، ص.252

[7] بوحنفية قوي، مرجع سابق، ص.6

[8] فيصل بن حليلو، أحمد محمد حسن، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة، المجلد17، العدد1، يونيو 2020، ص.711

[9] هباز توتة، مرجع سابق، ص.252

مما سبق استغلت التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة الأزمة في مالي لتحقيق مكاسب سياسية ومالية وتوسيع نفوذها سياسيا وعسكريا في المنطقة.

ثالثا: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات على المستويين الداخلي والخارجي بهدف التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

1.على المستوى الداخلي :

أ.الإجراءات القانونية : عملت الجزائر على مجموعة من القوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتعاقب مرتكبيها تمثلت في القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وقانون العقوبات 09-01 الصادر في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات. [1]

ب.الإجراءات الأمنية: من جهة أخرى اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الأمنية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تمثلت في إنشاء مجموعة من الوحدات الأمنية المتخصصة ممثلة في حرس السواحل، حرس الحدود، شرطة الحدود، الديوان المركزي لمحاربة الهجرة غير الشرعية، اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة.[2]

ج.الإجراءات الوقائية : سعت الجزائر إلى ترقية معيشة الطوارق الموجودين على الأراضي الجزائرية ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، كمحاولة لتجنب دعوات التمزق والانفصال ولضمان استقرار البلاد.[3]

2.على المستوى الخارجي :

دعت الجزائر إلى تكثيف الجهود الدولية في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من تأكيدها على ضرورة تعزيز التعاون الأمني على المستويين الإقليمي والدولي مع دول الجوار من حيث قامت الجزائر بإبرام مجموعة من اتفاقيات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية مع كل من مالي، النيجر، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا وغيرهم من الدول[4].

---

[1] فتحي عكوش، الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد4، جوان 2016، ص ص.279

[2] قوارية قويدر، " الهجرة غير الشرعية بين الإجرام والظلم ومدى نجاعة الإستراتيجية الجزائرية في التصدي لها "، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أكتوبر 2019، الجزء1، ص ص.320، 321، في :

https://bit.ly/2Phuelu (vue le 28/04/2021, 12:07)

[3] ساعو حورية، غلابي محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد18، جوان 2017، ص.254

[4] فول مراد، "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، جوان 2017 ، ص.39

في المقابل عملت الدبلوماسية الجزائرية على إيجاد تسوية للأزمة في مالي من خلال تركيزها على الحل السلمي بين الأطراف الداخلية دون تدخل خارجي، فهي ترى أن التدخل الأجنبي سيفاقم الأزمة. لذا شجعت الدبلوماسية الجزائرية الأطراف الفاعلة في الأزمة المالية على الحوار.[1]

مما سبق سعت الجزائر إلى إيجاد حل للأزمة الأمنية في مالي من خلال تركيزها على الحل السياسي، فأمن مالي هو امتداد للأمن القومي الجزائري، كما اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات على الصعيد الوطني في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المزج بين الإجراءات القانونية والإجراءات الأمنية والوقائية.

الخاتمة

شهدت الجزائر ارتفاع في عدد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة عبر الحدود المالية الجزائرية بسب الاضطرابات الأمنية والسياسية التي تشهدها مالي.

وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

-أفرزت الأزمة الأمنية في مالي تهديدات أمنية لدول الجوار الجغرافي بما فيها الجزائر، فالقضايا الأمنية لدول الجوار مرتبطة ببعضها البعض.

-إن حالة عدم الاستقرار الذي تشهدها مالي أفسح المجال أمام تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة والتي ترتبط ارتباطا وطيدا بالهجرة غير الشرعية.

- تعاني الجزائر من تحدي الهجرة الإفريقية غير الشرعية، بسبب الأزمة الأمنية التي تشهدها مالي والتي أدت إلى تدفق العديد من الماليين عبر الحدود إلى الجزائر.

- إن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين عبر مالي نحو الجزائر يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري.

-سعت الجزائر إلى إيجاد حل للتهديدات الأمنية التي أفرزتها الأزمة الأمنية في مالي، فأمن مالي هو امتداد للأمن القومي الجزائري، حيث عملت الدبلوماسية الجزائرية على إيجاد حل سلمي للأزمة. من جهة أخرى تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات على الصعيد الوطني في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المزج بين الإجراءات القانونية والإجراءات الأمنية والوقائية.

في الأخير تقترح هذه الدراسة جملة من التوصيات المتمثلة في :

-التصدي للتحديات الأمنية التي أفرزها الوضع المتأزم في مالي وعلى رأسها تحدي الهجرة غير الشرعية مرهون بتضافر الجهود دول الجوار، فالأمن القومي لدول الجوار لا يتحقق إلا بأمن مالي.

-تتطلب مكافحة الهجرة غير الشرعية تعزيز آليات التعاون الثنائي أكثر بين دول العبور ودول الاستقبال.

[1] المرجع نفسه، ص.253.

– يجب على الجزائر تعزيز الإجراءات الأمنية بهدف تأمين حدودها مع مالي وحماية أمنها القومي من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي أفرزتها الأزمة الأمنية في مالي.

قائمة المراجع :

أولا. المراجع باللغة العربية

ا. مقالات :

1– أحمد ايدابير، مالي التعدد الاثني والتحدي الأمني : دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012، مجلة آفاق علمية، المجلد9، العدد2، 2017، ص ص.250–274

2–علي أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي... تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها ، قراءات افريقية، العدد16، 2013

3– علي مديوني، التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات، مجلة الحقوق والحريات ، المجلد 08، العدد 03، 2020، ص ص.127–143

4–هباز توتة، انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآليات على أمن الدول واستقرارها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، المجلد4، العدد 3، سبتمبر2019 ، ص ص.243–258

5–مادي ابراهيم كانتي، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، آفاق افريقية، المجلد11، العدد 38،2013 ، ص ص.111–116

6–ساعو حورية، غلابي محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد18، جوان 2017، ص ص.247–258

7– فول مراد، "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، جوان 2017 ، ص ص.24–44

8–فيصل بن حليلو، أحمد محمد حسن، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة، المجلد17، العدد1، يونيو 2020، ص ص.707–739

9–فتحي عكوش، الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد4، جوان 2016، ص ص.267–281

10–صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد06، العدد02، 2012، ص ص.302–319

11–شمامة خير الدين، التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الشرعية والقانونية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد1، العدد2، ص ص.51–62

اا.ملتقيات :

12–قوارية قويدر، " الهجرة غير الشرعية بين الإجرام والظلم ومدى نجاعة الإستراتيجية الجزائرية في التصدي لها "، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، أكتوبر 2019، الجزء1، في :

8/04/2021, 12:07)2 (vue le https://bit.ly/2Phuelu

III .مواقع الإنترنت :

13-بوحنفية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي : المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/12/11، في :

)8 :420/2021, 4/02 (vue le 2https://bit.ly/3nrLotF

14-حمدي عبد الرحمن، انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020/09/26، في :

2/04/2021, 18 :24)2https://bit.ly/3nx4RZV (vue le

15-عمرو محمود عرفة موسى، محددات در مجلس السلم والأمن الإفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي، في :

2/04/2021, 19 :36)2https://bit.ly/3sT2wcN (vue le

16-د.م، أزمة مالي : متاهة الانقلاب والانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012/04/08، في :

2/04/2021, 21 :03)2https://bit.ly/3gHBZwx (vue le

17-د.م، أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2013، في :

2/04/2021, 18 :44)2https://bit.ly/3sQZ8iN (vue le

ثانيا. مراجع باللغة الأجنبية :

Internet :

- Nacer Eddine Hammouda, "La migration irrégulière vers et à travers l'Algérie", janvier 2018, en : https://bit.ly/3seR5x3 (vue le 27/04/2021, 18:15)